

Distr.: General
29 March 2022
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2022

6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022، نيويورك

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

تمويل التعافي: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة
كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة

موجز تنفيذي

المحتويات

الصفحة

1	تمويل التعافي: تقييم تكويني لاستجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجائحة كوفيد-19 وتمويل أهداف التنمية المستدامة
2	أولاً - معلومات أساسية
3	ثانياً - انحسار التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقيود المالية والضريبية التي تعيق التعافي
4	ثالثاً - استجابة البرنامج الإنمائي لجائحة كوفيد-19
6	رابعاً - الماضي قداماً من أجل تحقيق التعافي: دعم البرنامج الإنمائي لجهود التمويل الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
14	خامساً - الاستنتاجات
18	سادساً - التوصيات



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - معلومات أساسية

1 - تسببت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في انحسار كبير في التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وما كان ينبغي أن يكون عقداً من العمل لدفع عجلة التقدم يهدد بأن يصبح عقداً ضائعاً بالنسبة إلى التنمية البشرية. وفي تقرير أهداف التنمية المستدامة 2021، أكد الأمين العام بشكل قاطع نطاق الانتكاسات التي تسببت بها جائحة كوفيد-19، حيث قال إن: "الأزمة الراهنة تهدد بإبطال ما تحقق من مكاسب إنمائية خلال عقود من الزمن، مما يزيد من تأخير الانتقال العاجل إلى اقتصادات أكثر اخضراراً وشمولاً، بل ويدفع أكثر بإبعاد التقدم في تحقيق [أهداف التنمية المستدامة] عن المسار الصحيح"⁽¹⁾. ويندرج هذا التقييم في سياق تلك الأزمة.

2 - ويشتمل تقرير التقييم التكويني على تقييم لاستجابة البرنامج الإنمائي للجائحة، مع التركيز على تمويل التعافي في سياق التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويشمل التقييم التدابير المبكرة المتخذة في الأشهر الأولى من الأزمة، بما في ذلك الدور التقني القيادي الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في إعداد تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي وخطط التعافي، والبرامج الجارية التي تهدف إلى مواءمة الموارد المالية مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتحدد التقييم بثلاث أسئلة شاملة، هي:

(أ) ما مدى فعالية الدعم الذي وفره البرنامج الإنمائي استجابة للجائحة في البلدان المستفيدة من البرنامج؟

(ب) هل كان البرنامج الإنمائي، بوصفه القائد التقني للاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية للأمم المتحدة، قادراً على إرشاد عملية وضع السياسات الموجهة نحو التعافي؟

(ج) هل أن الأدوات والنهج التي يجري تطويرها لدعم التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة تراعي النهج والاحتياجات التمويلية والمالية لضمان البناء بشكل أفضل في المستقبل والتعافي الأخضر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

3 - وإن هذا التقييم التكويني في تصميمه، إذ يسلم أولاً بأنه من السابق لأوانه تقييم مواطن القوة والضعف في استجابة البرنامج الإنمائي للجائحة. ثانياً، إن الأزمة التي تسببت فيها الجائحة لا تزال مستمرة ويمكن لتقييم تكويني أن يوفر تعليقات أولية على الاتجاهات والتحديات والنتائج الناشئة بهدف توجيه عملية صنع القرار. ثالثاً، إن الخطة الإستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2022-2025 توفر الإطار التوجيهي الذي سيحدد توجه المنظمة وأولوياتها وأهدافها خلال الفترة المؤدية إلى منتصف العقد. ومن خلال التركيز على مجال تمويل التنمية البالغ الأهمية، يوفر هذا التقييم أدلة يُستشهد بها في التعديلات التي ستكون ضرورية لتحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية.

4 - وقد اعتمد التقييم نهجاً متعدد أصحاب المصلحة لجمع البيانات، والتماس وجهات النظر من الجهات الفاعلة الرئيسية من خلال إجراء مقابلات افتراضية شبه منظمة. وأُجريت مقابلات مستفيضة مع الإدارة العليا والموظفين في المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والمقر. وأُجريت عشر دراسات حالة قطرية لتحديد الاتجاهات والاحتياجات الناشئة من حيث الدعم على المستوى القطري في ضوء الجائحة. وُجِّدت مصادر المعلومات الرئيسية في مجالات مواضيعية معينة، بما في ذلك السياسات المالية والتمويل المتعدد الأطراف وأسواق رأس المال الخاصة. وبشكل عام، تمت استشارة 300 شخص.

(1) منشور الأمم المتحدة، 2021، ص. 2.

ثانيًا - انحسار التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقيود المالية والضريبية التي تعيق التعافي

5 - حتى قبل ظهور الجائحة، كان جزء كبير من العالم قد حاد عن المسار الصحيح فيما يتعلق بتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة. وإن الانتكاسات الاقتصادية وتدابير الإغلاق الشامل وتعطل سبل العيش والخدمات الأساسية تهدد حاليًا بانحسار المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في مجالات الحد من الفقر والصحة والتعليم. وفي الوقت نفسه، لا يزال العالم بعيدًا عن مسار الوصول بصافي انبعاثات الكربون إلى الصفر بحلول منتصف العقد. وتشمل الآثار المقدرة للجائحة ما يلي:

- (أ) وقوع أكثر من 251 مليون شخص في براثن الفقر المدقع⁽²⁾؛
- (ب) ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم بما يتراوح بين 83 و 132 مليون شخص في عام 2020⁽³⁾؛
- (ج) انخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحية الأولية، مما يؤدي، في جملة أمور، إلى انخفاض معدلات التحصين، وخدمات الرعاية السابقة للولادة، والخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية؛
- (د) يقدر البنك الدولي أن 1,6 بليون طفل، أي 94 في المائة من طلاب العالم، قد تأثروا بإغلاق المدارس في ذروة الجائحة وأن معدل "فقر التعلم" في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل قد ارتفع إلى 70 في المائة، مما أثر على 100 مليون طفل آخر⁽⁴⁾؛
- (هـ) تسجيل تدهور في مجال المساواة بين الجنسين، مع تحمل النساء والفتيات العبء الأكبر من مسؤوليات رعاية الأطفال المرتبطة بإغلاق المدارس وتعرضهن لمزيد من العنف وسوء المعاملة؛
- (و) فقدان 8,8 في المائة من ساعات العمل في عام 2020 بما يعادل خسارة 144 مليون وظيفة⁽⁵⁾.

6 - ولا يمكن النظر إلى هذه الانتكاسات بمعزل عن غيرها؛ إذ أن آثارها ستكون تراكمية ويعزز بعضها البعض. ويمكن لنظم المتابعة المنعزلة التي تقدم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة أن تحجب الآثار الطويلة الأجل وتقلل من شأنها.

7 - وفي الوقت نفسه، أدى الانحسار إلى توسيع فجوة تمويلية كانت بالفعل كبيرة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ووفقًا لأحد التقديرات، تبلغ تلك الفجوة 4,2 تريليون دولار، بزيادة قدرها 40 في المائة

(2) تقيد التقديرات الواردة في البحث الذي أجراه مركز Pardee Center for International Futures (جامعة دنفر، الولايات المتحدة) بتكليف من البرنامج الإنمائي بأن يكون سيناريو الجائحة "شديد الضرر".

(3) FAO, IFAD, UNICEF, WFP and WHO. 2020. *The State of Food Security and Nutrition in the World 2020. Transforming food systems for affordable healthy diets*. Rome, FAO

(4) البنك الدولي، "مطلوب تحرك فعال وسريع لكبح تأثير فيروس كورونا على التعليم في جميع أنحاء العالم"، تم الاطلاع عليه في 26 شباط/فبراير 2022.

(5) ILO, 2021, *World Employment and Social Outlook, Trends 2021*

مقارنة بالمستويات المسجلة قبل الجائحة⁽⁶⁾. وبالرغم من وجود هوامش خطأ كبيرة في تقدير الفجوات التمويلية، فإن حالات العجز تشير إلى احتمال وجود نقص كبير في الاستثمارات اللازمة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

8 - وعلاوة على ذلك، فإن تقلص الحيز المالي والتعافي ثنائي المسار الجاري حالياً سيؤديان إلى كبح جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمكن العديد من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة من تعبئة كامل زخم قدراتها المالية والنقدية استجابة للأزمة، حيث خصصت حوالي ربع ناتجها المحلي الإجمالي لذلك الغرض. كما تمكنت البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا من استخدام السياسات المالية لتخفيف حدة الأثر، ولكن بمستويات أكثر تواضعاً بكثير، بما يعادل أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل. وفي الوقت الحاضر، يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع الدين العام إلى تقليص الحيز المالي المتاح للحكومات، التي يعترض بعض منها اتخاذ تدابير تكشف مالي.

ثالثاً - استجابة البرنامج الإنمائي لجائحة كوفيد-19

النتيجة 1 - عكست استجابة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية لجائحة كوفيد-19 استجابة منظومة الأمم المتحدة بأسرها، حيث تولى البرنامج الإنمائي القيادة التقنية في التقييمات الاجتماعية - الاقتصادية وأسهم في استجابة منسقة للأزمة تمهد الطريق إلى التعافي.

9 - تمشيا مع استجابة الأمم المتحدة بأسرها، أقر البرنامج الإنمائي في وقت مبكر بخطورة الجائحة، ليس فقط بالنسبة إلى النظم الصحية ولكن بالنسبة إلى التنمية البشرية وأهداف التنمية المستدامة. وإن قيادة البرنامج الإنمائي وموظفيه يستحقون بالغ التقدير لما بذلوه من جهود استجابة لجائحة كوفيد-19. فقد نشرت الوكالة موظفيها ونظمها للمشتريات من أجل دعم الاستجابة الفورية لحالات الطوارئ، وخاصة في قطاع الصحة. وقد قيّد الهيكل المالي للبرنامج الإنمائي (التمويل المخصص بدلاً من التمويل المرن) إلى حد ما قدرته على الاضطلاع باستجابة مرنة للجائحة على نطاق واسع. وأولت الاستجابة للجائحة أهمية كبيرة للإفراج عن الموارد من خلال إعادة تخصيص و/أو تعبئة التمويل من مانحين جدد، على المستوى القطري في معظم الحالات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مثلت الأموال الجديدة والأموال المعاد تخصيصها 54 و 46 في المائة، على التوالي، من مبلغ 1,6 بليون دولار الذي أفادت التقارير عن استخدامه استجابة لجائحة كوفيد-19.

النتيجة 2 - تمكن البرنامج الإنمائي من التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة للجائحة واحتياجات الحكومات وأصحاب المصلحة، من خلال تكييف المشاريع مع السياق المتغير واحتياجات الفئات المستهدفة الرئيسية.

10 - في المراحل الأولى للجائحة، تلقى العديد من البلدان المستفيدة من البرنامج الدعم من خلال مرفق الاستجابة السريعة التابع للبرنامج الإنمائي، وفي الجزء الأخير من عام 2020، من خلال مرفق التمويل السريع. وقد مكنت هذه الآلية التمويلية الجديدة المكاتب القطرية من الاستجابة بسرعة للجائحة واحتياجات

(6) OECD (2020), *Global Outlook on Financing for Sustainable Development 2021: A New Way to Invest for People and Planet*, OECD Publishing, Paris, <https://doi.org/10.1787/e3c30a9a-en>

البلدان، مما أفسح لها المجال لتخطيط إعادة تخصيص الموارد أو جمع أموال جديدة. وتعين على العديد من المشاريع التكيف وإعادة تخصيص التمويل لتلبية الاحتياجات الفورية والملحة للتأهب والاستجابة للجائحة، ك شراء معدات الوقاية الشخصية على سبيل المثال.

النتيجة 3 - كان دعم البرنامج الإنمائي لقطاع الصحة أساسيا في الاستجابة الأولية للجائحة في العديد من البلدان وكان متسقا بشكل جيد مع الاستجابات التي قادتها الحكومات.

11 - في الأشهر الأولى من الجائحة، كانت حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج تتصدى لأزمة بدأت تنقش في نظمها الصحية. ووفر البرنامج الإنمائي الدعم لهذا التصدي من خلال أنشطة شملت دعم المشتريات من معدات الوقاية الشخصية وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من اللوازم الطبية. وفي بيرو، أحد البلدان المتضررة بشدة من الجائحة، وفر البرنامج الإنمائي في البداية الدعم لشراء معدات الوقاية الشخصية لمجتمعات الشعوب الأصلية، ثم تعاون مع منظمة الصحة العالمية وبلدية ليما لتطوير معدات للوقاية الشخصية لفائدة العاملين في الخطوط الأمامية، تنتجها شركة محلية من المواد البلاستيكية المعاد تدويرها، وذلك من بين أشكال أخرى للدعم. وفي بنغلاديش، التي تضررت أيضا بشدة من الجائحة، أتاح البرنامج الإنمائي مواد للتوعية بفيروس كوفيد-19 وإمدادات من معدات الوقاية الشخصية ودعم إنشاء خطوط الاتصال للمساعدة الطبية. وعملت الشراكة من أجل دولة شاملة وقائمة على التسامح في بنغلاديش على إدخال تعديلات على أدوات وسائل التواصل الاجتماعي المستحدثة أصلا لمكافحة التطرف العنيف لإتاحة استخدامها في الحد من المعلومات المضللة عن كوفيد-19. وفي أرمينيا، حولت الشراكات القائمة للحد من مخاطر الكوارث محور تركيزها نحو التأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 وساعدت الشراكات مع مجموعات الشباب على مكافحة انتشار المعلومات الخاطئة المتعلقة بكوفيد-19.

النتيجة 4 - تولى البرنامج الإنمائي القيادة التقنية في إعداد تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي، مما عزز التركيز والاتساق على الصعيد الاستراتيجي في المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي ووفر الدعم والتوجيه لاستجابات الحكومات لجائحة كوفيد-19.

12 - اضطلع البرنامج الإنمائي بدور قيادي تقني في إعداد تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي نيابة عن منظومة الأمم المتحدة، حيث قدم لمحة أولية عن الأزمة المتفشية تجاوزت الآثار الصحية المباشرة، مع ظهور الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الجائحة. وأعدت تقييمات عديدة في إطار من التعاون والحوار مع الشركاء، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأوضحت العملية الأصول الفريدة التي تتيحها لبرنامج الإنمائي مكاتبه القطرية، والقيمة المضافة لمنظمة قادرة على الربط بين البرامج الوطنية القدرة على الاستجابة والقيادة الفكرية. وفي كثير من الحالات، ساعدت التقييمات في توجيه الاستجابات الحكومية. ولم يُنظر إلى عملية إعداد التقييمات على أنها عملية واحدة تناسب الجميع. وأجرى البعض تقييما اجتماعيا - اقتصاديا واسعا لأثر جائحة كوفيد-19 على البلدان، واتبع البعض الآخر نهجا مواضيعيا يبين الحالة في البلد ومطالب الحكومات في مختلف مراحل نقشي الجائحة. وبحلول حزيران/يونيه 2020، كان 63 تقييما من تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي قد أعدت بالفعل، وهو إنجاز عظيم بالنظر إلى الخلفية (الإغلاق الشامل والأزمة الصحية). وفي وقت إعداد هذا التقييم، كان قد أنجز 144 تقييما.

النتيجة 5 - على الصعيد القطري، تمحورت جهود التنسيق التي اضطلعت بها الأمم المتحدة حول مكتب المنسق المقيم وخطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية. وقدم البرنامج الإنمائي مساهمات تقنية إلى خطط الاستجابة، استرشدت بتقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي.

13 - على مستوى المقر، تولى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق العمليات الإنمائية قيادة عملية وضع توجيهات لخطط الاستجابة، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الإنمائي. وعلى الصعيد القطري، قاد العملية مكتب المنسق المقيم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وتبين خطط الاستجابة الاجتماعية - الاقتصادية بالتفصيل العرض المقدم من الأمم المتحدة بشأن الاستجابة لجائحة كوفيد-19 والاحتياجات التمويلية لجميع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج الإنمائي. وإن الخطط، التي غطت فترة تراوحت بين 12 و 18 شهراً، نفذت في البداية اقترانا بأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ودمجت في الأطر اعتباراً من نهاية عام 2021.

رابعاً - الماضي قدماً من أجل تحقيق التعافي: دعم البرنامج الإنمائي لجهود التمويل الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

14 - في عام 2019، حذرت خارطة الطريق التي وضعها الأمين العام لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أن "عقد العمل" سيتطلب استثمارات كبيرة من القطاعين العام والخاص. ولفتت الانتباه إلى وجود فجوة تمويلية تتراوح بين 2,5 تريليون دولار و 3 تريليونات دولار. وبسبب الجائحة، اتسعت هذه الفجوة حيث أصبحت تبلغ حالياً حوالي 4,2 تريليون دولار⁽⁷⁾، وهو رقم قد يرتفع مع ظهور الأثر الكامل لانحسار التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويواجه العديد من البلدان المستفيدة من البرامج، ولا سيما أشدها فقراً، احتمال التصدي للفجوة المتزايدة في التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل تقلص الحيز المالي. وإن تباطؤ النمو الاقتصادي اقترانا بانخفاض الإيرادات وارتفاع الدين الخارجي يدفع الحكومات نحو اتخاذ تدابير تقشف مالي، بما في ذلك إجراء تخفيضات في الميزانية في المجالات التي تشهد انحساراً كبيراً في التقدم المحرز وزيادة الإيرادات بطرق قد تؤثر على القوة الشرائية للفقراء، مثل زيادة ضرائب الاستهلاك.

15 - وفي ضوء هذه التحديات الضريبية والمالية التي تواجه البلدان، نظر التقييم في ماهية النهج الاستراتيجي الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة. وبما أن بعضاً من هذه الهياكل لا تزال في مراحلها الأولى، ينبغي النظر إلى هذا التقييم على أنه تقييم أولي للعمل الجاري. ومن منطلق إجراء تقييم تكويني، ينظر التقييم في مجموعة الأدوات التمويلية الحالية للبرنامج الإنمائي قياساً بالأهداف الملموسة المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025.

(7) تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

النتيجة 6 - تضمنت الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة 2022-2025 هدفا جريئا تمثل في أن " كل شيء ممكن" من أجل الترويج لاستثمار أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال العمل مع الحكومات والوكالات الدولية والقطاع الخاص لتعبئة التمويل على نطاق واسع.

16 - تحدد الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي هدفا يتمثل في الترويج لاستثمار تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذا تحقق هذا الهدف، فمن شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير كبير في آفاق التعافي. ويحدد مشروع التعليق المقدم إلى فريق التقييم ثلاث من هذه القنوات: (أ) مواءمة مبلغ قدره 500 بليون دولار من التمويل العام مع أهداف التنمية المستدامة من خلال تصنيفات الميزانية الخاصة بأهداف التنمية المستدامة في 70 بلدا كجزء من برنامج أطر التمويل الوطنية المتكاملة؛ و (ب) استثمار مبلغ قدره 500 بليون دولار من رأس المال الخاص، باعتماد صناديق الأسهم الخاصة والشركات الرئيسية معايير الأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة؛ و (ج) استثمار مبلغ قدره 42 بليون دولار يقوم البرنامج الإنمائي بتعبئته بشكل مباشر من خلال الشراكات، بما في ذلك أدوات الدين ورأسمال المخاطرة وفرض الضرائب.

17 - ولا تتوفر حتى الآن مقاييس أو استراتيجية لتتبع تحقيق الأهداف التمويلية وأثرها. ومن المتوقع أن تتخذ المساهمة المقدمة من البرنامج الإنمائي شكل مشورة تقنية، من خلال تعبئة الحكومات والقطاع الخاص والعمل معهما لحشد التمويل على نطاق واسع. أما فيما يتعلق بالتمويل العام المحلي، فإن أي موارد جديدة وإضافية تجري تعبئتها لا يتم حتى الآن تصنيفها أو قياسها مع إيلاء أهمية للكفاءة والإنصاف في الإنفاق العام. أما فيما يتعلق برأس المال الخاص، فإنه يفقر أيضًا إلى مقاييس مشتركة تحدد مؤشرات الأثر. وبشكل أعم، فإن هدف استثمار 500 بليون دولار لا تدعمه حتى الآن أي استراتيجيات محددة لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية في سوق رأس المال والحكومات، تبين بالتفصيل الأسواق والجهات الفاعلة التي سيوليها البرنامج الإنمائي الأولوية. وينطبق الأمر نفسه على تعبئة مبلغ 42 بليون دولار التي يُقترح أن يقوم بها البرنامج الإنمائي.

النتيجة 7 - يعمل مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة كمنصة حيوية تتيح للبرنامج الإنمائي الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتمويل التنمية، وإن كان يتبع نهجًا مشاريعيًا لدعم الطلب الوارد من البلدان المستفيدة من البرنامج.

18 - في إطار استراتيجية تنمية القطاع الخاص والشراكة (2018-2022)، أنشأ البرنامج الإنمائي مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة في عام 2019 كهيكل موحد لنهجه التمويلية. ويجمع المركز في إطار واحد بين مركز إسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية، والفريق المعني بأثر أهداف التنمية المستدامة، ومجموعة من النهج والمشاريع الجارية، بما في ذلك أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وبرنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود"، ومرفق التأمين وتمويل المخاطر المنشأ حديثًا، وشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لتعزيز الحلول المالية الرقمية. ويتمحور هيكل مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة حول سبعة مجالات عمل و 25 مجالًا من مجالات الخدمات، ويوفر 128 أداة.

19 - وبينما يشدد البرنامج الإنمائي على أهمية تقديم الخدمات بناء على الطلب، فإن النهج القائمة على العرض يكون لها في الممارسة العملية تأثير كبير. ولا تزال الأدوات الرئيسية المستخدمة مرتبطة ارتباطًا

وثيقًا بالمبادرات والمشاريع الرئيسية التي توفر التمويل لدعم الاستيعاب مثل أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وبرنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود"، ومرفق التأمين وتمويل المخاطر، ومسوحات الاستثمار. وثمة قيود معترف بها تحد من قدرات المكاتب القطرية، حيث يُقدم الدعم في كثير من الأحيان من خلال جهات التنسيق الإقليمية التي تعاني هي نفسها من قدرة محدودة على الاستجابة بسرعة لجميع الطلبات. وأفادت عدة مكاتب قطرية بأنها لا تتلقى الدعم اللازم في الوقت المناسب للمضي قدماً في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وكثيراً ما يحدث ذلك على الرغم من الطلب القوي الوارد من المكاتب القطرية، التي أفادت بأن محدودية المتاح من دعم تقني إقليمي لا يسمح بالتنفيذ الفعال لأدوات محددة. ووجد التقييم اختلال في التوازن من حيث الدعم المقدم على نطاق المناطق.

النتيجة 8 - يشمل الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتمويل أهداف التنمية المستدامة أداء دور رئيسي في دعم وبدء تنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة، مما قد يسد ثغرة هامة في عملية التخطيط وتخصيص الميزانية لأغراض أهداف التنمية المستدامة.

20 - نشأ نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة من الشواغل المتعلقة بضعف المواءمة بين الالتزامات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ومخصصات الميزانية. ويوفر النهج إطاراً واحداً متكاملًا يمكن من خلاله للحكومات والشركاء الإنمائيين ربط الالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة ببنود محددة في الميزانية، والقيام بدور محوري في مواءمة وتعبئة الموارد المالية لأغراض خطط التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. ويمثل الإطار أداة تخطيط تهدف إلى تعزيز المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة وما يلزم تخصيصه من موارد مالية، مما يتعارض مع نموذج التخطيط الذي تعتمد في إطاره هيئات التخطيط والوزارات التنفيذية الأخرى طموحات بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة قد لا تكون قد تمت مراعاتها في عمليات الميزنة. وفي الوقت الحاضر، يقوم البرنامج الإنمائي، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بدعم 70 بلداً على نطاق عنصرين، بما في ذلك وضع أطر لبيئات التمكين المالي وللاستثمار الحفاز. ويرجع أصل هذا التوجيه المنهجي إلى فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وقد قام البرنامج الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة باستحداث مجموعة واسعة من الأدوات.

21 - وثمة مبررات مقنعة لمسار العمل الذي توفره أطر التمويل الوطنية المتكاملة، وإن لم يكن من الواضح كيف سيتمكن من مواءمة التدفقات المالية أو تعبئتها أو توفيرها من أجل أهداف التنمية المستدامة، على النحو المتوخى في الخطة الاستراتيجية. والإطار هو أساساً أداة تخطيط إداري لمواءمة الميزانيات مع الالتزامات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وليس منصة للتعبئة المالية. ونظرًا إلى اتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة ومداها، سيتعين على الأطر معالجة المسائل التقنية الصعبة، ولكن لن تتمكن أي أداة تخطيط من الالتفاف على الخلافات السياسية بشأن ما يمكن اعتباره بند إنفاق متصل بأهداف التنمية المستدامة. ومن الواضح أن ثمة جدوى من السعي إلى بناء جسور أقوى عبر الوزارات التي تغطي المالية والتخطيط وقطاعات محددة مثل الصحة والتعليم. فمن شأن الأطر الناجحة أن تمكن الحكومات من تحديد الأولويات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة بشكل أفضل في الحوار الذي تجريه مع الجهات المانحة والقطاع الخاص، ومن تقييم المفاضلات. واعتبر بعض المراقبين أن هذه العملية تشكل عبئاً إدارياً إضافياً بالنسبة إلى القدرات الحكومية المنهكة بالفعل وشككوا في قبول بعض الشركاء لها. وأعرب عن رأي مفاده أن أدوات التخطيط القائمة يمكن تكييفها وتعديلها لتحقيق أهداف الأطر.

النتيجة 9 - يستند العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي حالياً فيما يتعلق بعملية الميزنة المتصلة بالمناخ ووسم النفقات المناخية في الميزانية إلى سجل حافل، حيث أن البرنامج الإنمائي يقوم بدور هام في دعم توجيه النفقات العامة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

22 - ينطوي مجال العمل هذا على مجموعة من أدوات الإنفاق العام المصممة لتتبع استيعاب السياسات المناخية في الميزانيات الوطنية. ومن الواضح أن تطوير عملية الميزنة وتحديد الميزانيات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة يتماشى مع ضرورة تحديد الفجوات التمويلية وتقييم الخيارات لسد تلك الفجوات. وقد ولّد استحداث هذه الأدوات معرفة تقنية كبيرة بعمليات الميزنة الوطنية ومواءمتها مع عملية التخطيط والإبلاغ المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في عدد قليل من البلدان. ويُعترف بالبرنامج الإنمائي كوكالة رائدة في هذا المجال من جانب الوكالات الدولية الأخرى، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإن العديد من البلدان التي عملت مع البرنامج الإنمائي على وضع هذه الأدوات قد احتلت لاحقاً مكانة قيادية في الأوساط الدولية المعنية بالتمويل المناخي، ويعزى ذلك جزئياً إلى ما تولدت لديها من معارف من خلال تعاونها مع البرنامج الإنمائي.

النتيجة 10 - يدعم البرنامج الإنمائي إصدارات السندات السيادية من أجل أهداف التنمية المستدامة في عدد من البلدان، وهو مجال هام لتوفير تمويل جديد وإضافي من أجل أهداف التنمية المستدامة. إلا أن المنظمة تفتقر حالياً إلى تركيز استراتيجي لأداء هذا الدور على نطاق واسع من أجل تحقيق الأهداف التمويلية الواردة في الخطة الاستراتيجية.

23 - طور البرنامج الإنمائي كفاءات مميزة تنطوي على إمكانية تعبئة الموارد في أسواق السندات، وهو ما أبرزه العمل الذي قام به في إندونيسيا. فخلال الفترة 2020-2021، دخلت إندونيسيا سوق "الصكوك الخضراء" الناشئة بإصدارات بلغت قيمتها 2,75 بليون دولار. وتضمن إطار السندات أحكاماً مفصلة بشأن الإبلاغ عن الميزانية والوسم فيها. وشارك البرنامج الإنمائي في مرحلة ما قبل الإصدار من خلال توفير الدعم لوضع إطار الصكوك الخضراء وتحديد المشاريع، وفي مرحلة ما بعد الإصدار من خلال توفير الدعم للإبلاغ عن الأثر، حيث عمل مع طائفة متنوعة من الجهات المؤسسية ذات الخبرة من المؤسسات المالية الدولية والقطاعين المصرفي والمحاسبي لمساعدة الحكومة في إدارة إصدار الصكوك الخضراء. ويعد ذلك مثلاً بارزاً على المشورة التقنية المقدمة من البرنامج الإنمائي والتي تسهم في وضع أداة تضمن إمكانية الحصول على التمويل الذي يستهدف أهداف التنمية المستدامة بشروط قد تشمل "علاوة خاصة بأهداف التنمية المستدامة". ومنذ ذلك الحين، عمل البرنامج الإنمائي مع حكومات أوزبكستان وبنن ورواندا والمكسيك في مجال إصدارات السندات السيادية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. إلا أن العرض المقدم لا يزال يُعتبر مجزاً ومتفاوتاً، حيث أبلغت بعض المكاتب القطرية عن دعم محدود بينما أبلغ عدد قليل منها عن قدرات نتيج تقديم مشورة موثوقة إلى الحكومات.

النتيجة 11 - إن العرض الذي يقدمه البرنامج الإنمائي في مجال الضرائب من خلال برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" يحقق نتائج، وإن كان أثره محدوداً من حيث النطاق والتصميم القائم على المشاريع والتحديات المنهجية الأوسع.

24 - الإيرادات الضريبية هي أساس التمويل العام اللازم لدفع عجلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقديم الخدمات الأساسية التي تسهم في توسيع نطاق الفرص وبناء القدرة على الصمود وإدارة الصدمات

لفائدة أشد الناس فقرا. وتعاني العديد من الحكومات حاليا من تقلص الحيز المالي مع انخفاض الإيرادات إلى ما دون المستويات المتوقعة سابقا. وبينما يشارك البرنامج الإنمائي في هذا المجال من خلال أطر التمويل الوطنية المتكاملة وحوار أوسع بشأن مجموعة من مسائل السياسات الضريبية، فإن برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" يقدم عرضًا مميزًا ومحدد الهدف. فهو يمثل مبادرة مشتركة بين البرنامج الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لنشر خبراء مؤهلين في البلدان المستفيدة من البرنامج للمساعدة في بناء القدرات الضريبية على نطاق مجموعة من المجالات تشمل مراجعة الحسابات والتحقيقات الضريبية الجنائية والتسعير التحويلي والاستخدام الفعال للمعلومات المتبادلة تلقائيًا. ويمكن للحكومات أن تطلب الدعم بشأن هذه المواضيع وغيرها. وتهدف هذه المبادرة إلى سد ثغرة بين الحوار السياساتي الرفيع المستوى بشأن الضرائب الجاري بين الحكومات والجهات الفاعلة، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والدعم العملي المقدم بشأن مسائل مفصلة تتعلق بإدارة الضرائب. وعلى الرغم من أنها قائمة على الطلب وتتسم بسجل حافل من الدعم المقدم إلى السلطات الضريبية الحكومية، فإن المبادرة مقيدة في قدرتها على تلبية هذا المستوى المتزايد من الطلب، بالنظر إلى المجموعة المحدودة من مراجعي حسابات الضرائب الذين يمكنها الاعتماد عليهم. إلا أن توسيع المشروع من خلال تزويده بمزيد من الأموال وتوسيع نطاقه يفسح المجال أمام توسيع قاعدة الدعم الذي يقدمه، بما في ذلك مواعمة العمل الضريبي مع أهداف التنمية المستدامة.

النتيجة 12 - إن تركيز البرنامج الإنمائي الحالي على وضع معايير الأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة من أجل توجيه الممارسات الإدارية في أسواق رأس المال الخاصة يؤدي إلى حد كبير إلى تكرار عمل الوكالات الأخرى، دون قيمة مضافة تذكر من حيث تعبئة التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة.

25 - تهدف "معايير الأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة" إلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في معايير صنع القرار، بدلاً من معايير الإبلاغ أو معايير التشغيل. و "المعايير ... مصممة لمساعدة المنظمات على تضمين النظم المؤسسية وأطر الاستثمار وممارسات صنع القرار التزاما بالعمل بشكل مسؤول ومستدام والمساهمة بشكل إيجابي في التنمية المستدامة و [أهداف التنمية المستدامة]"⁽⁸⁾. وفي حين عرض نهج معايير الأثر أساسا بوصفه نهجًا إداريًا، فقد صمم أيضًا كدليل لأفضل الممارسات في مجال الاستثمار (على سبيل المثال، في معايير الأثر المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبرنامج الإنمائي والخاصة بتمويل التنمية المستدامة).

26 - ووجد التقييم أن المجموعة الحالية من المعايير عامة للغاية، حيث يروج لنهج صنع القرار والإدارة على نطاق واسع من خلال قنوات أخرى. ومن بين تلك القنوات وكالات الأمم المتحدة والشراكات، بما في ذلك مبادئ الاستثمار المسؤول والاتفاق العالمي ومبادرة مؤسسة الإبلاغ العالمي والمجلس العالمي للأعمال التجارية من أجل التنمية المستدامة والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، إلى جانب مجموعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. والعديد من الأدوات التي نشرتها تلك الجهات الفاعلة والجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل بنشاط مع الشركات والمستثمرين والمنظمات تتناول نفس الغرض الذي تتناوله معايير

(8) لمحة عامة عن معايير الأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاحة على الرابط التالي:

<https://sdgimpact.undp.org/assets/About-the-SDG-Impact-Standards.pdf>

الأثر. وينظر إلى المعايير على أنها "تستند إلى العمل القائم الذي تضطلع به مبادرات أخرى تُنفذ بقيادة القطاع في مجال إدارة الأثر وقياسه، وتمثل تكملة لذلك العمل"⁽⁹⁾. وإن أصحاب المصلحة العاملين في الوكالات الدائنة وأسواق السندات الذين تمت استشارتهم من أجل إعداد التقييم شككوا في جدوى طرح البرنامج الإنمائي مزيداً من المعايير والمبادئ في ميدان مزدحم بينما تتركز الجهود الدولية على توحيد المعايير ونظم الإبلاغ.

27 - وبصرف النظر عن مدى "التنمية الأخضر"، يوجد حالياً تباين في نظم الإبلاغ المعتمدة في قطاع التمويل لأغراض الاستثمار في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بين أدوات الرصد القوية نسبياً المتاحة لتتبع الإبلاغ على الصعيدين الوطني والمؤسسي وعلى مستوى البلديات عن الأهداف المتعلقة بخفض انبعاثات غاز الدفيئة والأهداف البيئية، والمعايير الأضعف بكثير المستخدمة في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة. وتمثل تلك الفجوة خطراً يهدد تعبئة الموارد المالية عن طريق أسواق رأس المال الخاصة بسبب مخاوف المستثمرين من التعرض "للتنمية الأخضر" أو "التنمية المتصل بأهداف التنمية المستدامة". وهذه كلها مجالات قد يكون فيها البرنامج الإنمائي مهياً لدعم الحكومات في وضع أطر يمكن أن تحفز الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتخفيض التكاليف الرأسمالية من خلال تزويد المستثمرين بأدلة قوية على الأثر.

النتيجة 13 - لا تزال مسوحات الاستثمار التي يقوم بها البرنامج الإنمائي في مراحلها الأولى، وإن كان مدى إسهامها في حفز التمويل الخاص على الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة لا يزال غير واضح. فالنهج الحالية معقدة وتتطلب توخي التبسيط وتوفير المزيد من الدعم المباشر إلى الأفرقة القطرية والحكومات.

28 - تسعى مسوحات الاستثمار إلى تحديد الفرص المتاحة للمستثمرين بما يتفق مع تمويل أهداف التنمية المستدامة. ومن الفرضيات الأساسية أن المستثمرين قد يفتقرون إلى ما يلزم من معلومات السوق والمعرفة بأحوال السوق وجهات الاتصال في السوق لاغتنام الفرص التجارية. وفي وقت إجراء التقييم، كان البرنامج الإنمائي قد أنجز 17 مسحا من مسوحات الاستثمار المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، حُدد فيها ما مجموعه 295 مجالا ينطوي على فرص استثمارية، وكان 24 مسحا إضافيا قيد التطوير. واستخدم مكتب البرنامج الإنمائي في كولومبيا مسوحات الاستثمار لتكوين حافظة من شركات رأسمال المجازفة التي تركز على الأثر. ورأى عدد من المكاتب القطرية المشمولة بهذا التقييم جدوى إجراء مسوحات الاستثمار، من حيث توفير نهج وإطار يتيحان لمكاتب البرنامج الإنمائي التواصل مع القطاع الخاص والمستثمرين والحكومة بشأن الفرص الاستثمارية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، لكنها وجدت أن النهج والتوجيهات المقدمة معقدة للغاية. وذلك صحيح بشكل خاص بالنسبة إلى المكاتب ذات الموارد والقدرات التقنية المحدودة. ووجدت مكاتب أخرى فوائد لمسوحات الاستثمار كأداة للتواصل لكنها شككت في إمكانية اجتذابها استثمارات فعلية.

(9) المرجع نفسه.

النتيجة 14 - ينطوي التمويل الإسلامي على إمكانية مواءمة الاستثمار مع التمويل من أجل أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل أحد المجالات الواعدة من حيث تحقيق التزام بين التمويل الإسلامي وأهداف التنمية المستدامة في العمل المناخي. إلا أن النتائج التي تحققت في هذا المجال لا تزال محدودة على الرغم مما ينطوي عليه التمويل الإسلامي من إمكانات.

29 - أصبح التمويل الإسلامي مصدراً متنامياً لتمويل التنمية. ووفقاً لمجلس الخدمات المالية الإسلامية، بلغت أصول قطاع التمويل الإسلامي 2,7 تريليون دولار في عام 2020. ويُعد الاستثمار في الصكوك أحد أسرع المجالات نمواً في قطاع التمويل الإسلامي، حيث يوفر للمستثمرين ملكية جزئية للأصل، بدلاً من مدفوعات الفوائد، بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية. وقامت حكومة البحرين بأول إصدار للصكوك السيادية في عام 2001، وحذا حذوها عدد من البلدان (الإمارات العربية المتحدة (دبي) وباكستان وقطر وماليزيا)، الأمر الذي لفت الانتباه الدولي إلى الصكوك ومهد الطريق لنمو هذا القطاع على الصعيد العالمي. ويشارك البرنامج الإنمائي في التمويل الإسلامي من خلال مجموعة من التدخلات، بدءاً من تحديد المشاريع وتنفيذها والإبلاغ عن أثرها وصولاً إلى بناء القدرات من خلال حلقات العمل والبحوث والتوصيات السياسية. ويُعد التمويل الإسلامي إحدى ركيزتي مسار عمل مركز إسطنبول الدولي المعني بدور القطاع الخاص في التنمية التابع للبرنامج الإنمائي في مجال الاستثمارات ذات الأثر.

النتيجة 15 - يتاح الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للتمويل المناخي من خلال عدد من المسارات والأدوات، بما في ذلك عملية الوسم في الميزانية، والسندات الخضراء، ومشاريع صندوق المناخ العالمي. ولكن الضعف يعتري المواءمة الواضحة مع أهداف وغايات الخطة الاستراتيجية، بما في ذلك التمويل اللازم للحصول على الطاقة.

30 - يتمتع البرنامج الإنمائي بخبرة واسعة في تنفيذ المشاريع التي تؤدي إلى الحد من مخاطر الاستثمار في العمل المناخي وحشد التمويل له. ومن خلال العمل في شراكة مع صناديق المناخ العالمية، مثل مرفق البيئة العالمية والصندوق الأخضر للمناخ، ساعد البرنامج الإنمائي الحكومات في تصميم وتنفيذ المشاريع التي تهدف إلى الحد من المخاطر التجارية من خلال التمويل المختلط والتمويل العام والسياسات التنظيمية. وإن عمل البرنامج الإنمائي في مجال وسم النفقات المناخية في الميزانية أسهم في تأمين التمويل الأخضر، بوسائل منها إصدارات السندات التي تعد وسيلة لتعزيز شفافية الميزانية والمواءمة بين التمويل وأهداف التنمية المستدامة.

31 - وتمثل مبادرة البرنامج الإنمائي للحد من مخاطر الاستثمار في الطاقة المتجددة أداة تحليلية تُطلع صانعي السياسات على استراتيجيات الترويج لاستثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة. ولا تقوم الحكومات أو الوكالات الأخرى بتنفيذ المبادرة على نطاق واسع. وليس لدى البرنامج الإنمائي حتى الآن مجموعة من الأدوات الموحدة لأنشطة الحد من المخاطر بعد التحليل، التي تتطلب من المصارف الإنمائية أو الحكومة تحويل المخاطر، ومن البرنامج الإنمائي إضفاء الطابع الرسمي على مشاركة القطاع المالي المحلي أو المستثمرين من القطاع الخاص.

32 - وتحدد الخطة الاستراتيجية هدفاً طموحاً يتمثل في دعم 500 مليون شخص للحصول على الطاقة النظيفة، والعمل مباشرة من خلال حافظة مشاريعها الخاصة ومن خلال الشركاء للمساهمة بشكل غير مباشر في الربط بالشبكة بالنسبة إلى معظم الأشخاص المستهدفين. ويعيش معظم هؤلاء الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث توفر الحلول خارج نطاق الشبكة والحلول القائمة على الشبكات الصغيرة أكثر

الطرق فعالية من حيث تكلفة الربط بالشبكة، وإن كانت مجالات يتعذر فيها إحراز تقدم بسبب نقص الاستثمار والفقر والبيئات التنظيمية.

33 - ومن خلال مبادرة الوعد المناخي الذي يضطلع بها، دعم البرنامج الإنمائي تطوير المساهمات المحددة وطنياً. وإن الفرصة متاحة أمام البرنامج الإنمائي لدعم البلدان في الربط بين تمويل المساهمات المحددة وطنياً وعملية أطر التمويل الوطنية المتكاملة. وعلى الرغم من أن البرنامج الإنمائي يدعم كلتا العمليتين في العديد من البلدان، فإن هذا الربط ليس واضحاً دائماً، كما أن الاحتياجات المالية لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً لا تشكل دائماً جزءاً واضحاً من عملية أطر التمويل.

النتيجة 16 - تفترض الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي ضمناً حدوث تغيير في السياسات على نطاق المجالات الرئيسية لتعبئة الموارد المحلية، والتمويل العام الدولي، وأسواق رأس المال الخاصة. وإن أي مسعى موثوق نحو تحقيق الهدف المتمثل في أن "كل شيء ممكن" من أجل الترويج لاستثمار تريليون دولار من رأس المال العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى السنوات الأربع المقبلة يتطلب زيادة تعبئة الموارد المحلية وإنفاقاً عاماً أكثر إنصافاً، واتباع نهج جديدة في التمويل العام الدولي وتعزيز المواءمة بين أسواق رأس المال الخاصة وتمويل أهداف التنمية المستدامة.

34 - ستحدد القرارات المتخذة على مدى السنوات القليلة المقبلة ما إذا كان تحقيق طموحات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا يزال ممكناً. وفي عام 2018، ذكرت استراتيجية الأمين العام لتمويل خطة عام 2030 أن الاحتياجات التمويلية للقيام باستثمارات في أهداف التنمية المستدامة كانت "كبيرة وملحة". وهي الآن أكبر وأكثر إلحاحاً. وإن جهود البرنامج الإنمائي وأوليياته ستتسم بأهمية متزايدة في دعم تمويل أهداف التنمية المستدامة استرشاداً بتحليل المشاكل والفرص الأساسية. وفي فترات سابقة، لعبت وكالات الأمم المتحدة دوراً مركزياً في إعادة النظر في النماذج الإنمائية القديمة ووضع ما بات يُعتبر نهج تحويلية. وإن نهج التنمية البشرية الذي بادر البرنامج الإنمائي إلى اتباعه يتعارض مع التركيز الضيق على النمو الاقتصادي كمقياس للتنمية، ويقود عملية إثبات جدوى الاستثمار في المنافع العامة العالمية. وقد وفر ذلك بدائل سياساتية عملية.

النتيجة 17 - البرنامج الإنمائي في وضع جيد يمكنه من توجيه التغيير السياساتي لأغراض تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة والتأثير على اتجاهه، لا سيما بالنظر إلى كونه الوكالة الإنمائية الرئيسية للأمم المتحدة.

35 - يحتل البرنامج الإنمائي مكانة عالية في المنتديات الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية، بما في ذلك اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ومجموعة العشرين ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر البرنامج الإنمائي القيادة الفكرية في مجال التنمية البشرية من خلال تقرير التنمية البشرية والكلمات التي يلقيها مدير البرنامج ومنابر أخرى. ويشكل ذلك مجموعة فريدة ومميزة من الأصول التي تمكن البرنامج الإنمائي من حشد الأدلة وإسداء المشورة وتوجيه القرارات. وتحت الرئاسة الإيطالية، رفع وزراء المالية ومحافظو المصارف المركزية في عام 2021 مستوى فريق الدراسة المعني بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين ليصبح الفريق العامل المعني بالتمويل المستدام، وتولى البرنامج الإنمائي مهام أمانته. وفي ذلك الدور، لا يكتمل البرنامج الإنمائي بتوفير الدعم الإداري والتعاون مع جميع الأعضاء، بل يعمل أيضاً كوسيط نزيه للفريق العامل ومنظم لاجتماعاته.

النتيجة 18 - لا تتوفر لدى البرنامج الإنمائي استراتيجية دعوية واضحة تتماشى مع أهداف تمويل التنمية الواردة في الخطة الاستراتيجية. وينظر العديد من الجهات الفاعلة إلى البرنامج الإنمائي على أنه شريك هام في إنجاز البرامج وتنفيذ المشاريع ووضع نهج لتمويل أهداف التنمية المستدامة، لكنه ليس مهياً حالياً من حيث هيكله أو موارده لدفع عجلة التغيير وفقاً للوتيرة والنطاق اللذين يتطلبهما الطابع الملح للوفاء بالموعد النهائي لتحقيق الأهداف المحدد في عام 2030.

36 - تتمتع وحدة المشاركة السياسية الاستراتيجية بالمقر بصلاحيات واسعة النطاق، حيث أنها تدعم مدير البرنامج في دوره كمدافع عالمي عن أهداف التنمية المستدامة، وتسهم في عمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، وتقدم إسهامات موضوعية في الحوار المشترك بين الوكالات ومنشورات الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى تقرير التنمية البشرية، يساهم البرنامج الإنمائي في قضايا تمويل التنمية العالمية من خلال إصدار وثائق السياسات والقيام بعمل تحليلي على درجة عالية من الجودة.

خامساً - الاستنتاجات

الاستنتاج 1 - كان البرنامج الإنمائي سريعاً في استجابته لأزمة كوفيد-19. وأظهرت المنظمة، بالاعتماد على كامل بنيتها التحتية، شعورها بالإلحاح وعملت بمرونة لدعم الحكومات وإقامة شراكات مع الوكالات الأخرى. وساعد وضع وإجراء تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي في ظل ظروف صعبة على توجيه الخيارات السياسية الحكومية في التصدي للجائحة. ويؤكد البرنامج الإنمائي، في أهدافه المتعلقة بالتعافي، على الهدف الجريء المتمثل في أن "كل شيء ممكن" الجريء من أجل الترويج لاستثمار تريليون دولار من التمويل العام والخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتناسب ذلك الهدف مع حجم الأزمة التي يتعين التصدي لها، وإن كان لا يوجد حتى الآن خارطة طريق استراتيجية واضحة المعالم.

37 - كان الدور القيادي الذي اضطلع به البرنامج الإنمائي في إعداد تقييمات الأثر الاجتماعي - الاقتصادي لا يقدر بثمن. فقد ساعد في تحديد استجابة الأمم المتحدة الأوسع، وتوجيه السياسات الحكومية، ودعم الحوار مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وإن الوثائق المتعلقة باستراتيجية البرنامج الإنمائي للاستجابة لجائحة كوفيد-19، مثل "ما بعد التعافي: المضي قدماً نحو عام 2030"، بينت بوضوح حلقة الوصل التي تربط بين الاستجابات الإنسانية والإنمائية.

38 - وتتناول الأهداف التمويلية للبرنامج الإنمائي الحاجة إلى التمويل العام والخاص من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت الحاضر، قد يكون من المفيد وضع خارطة طريق استراتيجية واضحة لتحقيق الهدف المتمثل في أن "كل شيء ممكن" من أجل استثمار تريليون دولار. وتظهر الفجوة بين ذلك الهدف والمسارات المحددة لتوفير الاستثمار من خلال الإشارات العامة إلى تعبئة الموارد عن طريق الشبكات والشراكات وجهود التأثير الأوسع نطاقاً. وفي حين أن النجاح في تعبئة هذا الاستثمار يعد أمراً حيوياً، فإن ذلك لا يقلل من أهمية جهود البرنامج الإنمائي الرامية إلى بلورة مساهماته ونهجه التي تتسم بطابع مميز. كما أن ذلك لا يستتق ضرورة أن يقوم البرنامج الإنمائي بترتيب أولويات ما يعترزم إنجازها وتحديد مكان وتوقيت وكيفية تحقيق ذلك. وفضلاً عن ذلك، لا تتضمن الخطة الاستراتيجية مقاييس مفصلة ومحددة تحديداً جيداً للنتائج والإبلاغ عن الاستثمارات العامة والخاصة اللازمة لتحقيق الهدف المحدد في تريليون دولار.

39 - ويحتل مركز القطاع المالي لأهداف التنمية المستدامة مكانة محورية في العرض الذي يقدمه البرنامج الإنمائي بشأن تمويل التنمية. ومن السابق لأوانه إجراء تقييم كامل للنتائج المحققة من خلال المركز، الذي أنشئ لتوحيد مجموعة من المشاريع والأدوات والمبادرات الرئيسية. ومن الواضح أن المركز يقوم بأعمال هامة. إلا أن بعض المكاتب القطرية، وهي الجهات الأساسية المتلقية للدعم ومن ثم القناة التي يُقدم من خلالها ذلك الدعم إلى الحكومة، قد أعربت عن شواغل بشأن ما تعتبره افتقاراً إلى الدعم الفعال وجهود متابعة الأنشطة والاستجابة للاحتياجات السياقية للبلدان. وتشير التصورات المستقاة من موظفي المكاتب القطرية والإقليمية إلى أن دور المركز لا يزال غير مفهوم على نطاق واسع. وبشكل عام، يُنظر إلى تعدد مجالات العمل (7) والخدمات (25) والأدوات (أكثر من 120) على أنه يمثل مصدراً للتجزئة يعكس نهجاً مشاريعياً قائماً على العرض، بدلاً من استجابة للاحتياجات البلدان القائمة على الطلب واستراتيجية تنظيمية.

الاستنتاج 2 - وضع البرنامج الإنمائي عدة أدوات ونهج رئيسية تهدف إلى مواءمة التمويل مع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك أطر التمويل الوطنية المتكاملة وعمل "مفتشو الضرائب بلا حدود". وبالنسبة إلى النموذج الأول، ثمة مجال لتعزيز التخطيط المالي الوطني من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ولتبديد قدر من اللبس المحيط بدوره. ولا يوجد عرض لتقديم الدعم في تعبئة الموارد المحلية بخلاف التركيز الحالي على برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود".

40 - توجد اختلافات ملحوظة في وجهات نظر المراقبين الخارجيين وموظفي البرنامج الإنمائي بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة. فثمة من يعتبر الإطار المتكامل وسيلة جديدة وجريئة لدمج أهداف التنمية المستدامة في الميزانيات والتخطيط المالي مع القيام في الوقت نفسه بتعبئة موارد جديدة لتمويل التنمية، على سبيل المثال، من خلال اتباع نهج جديدة في فرض الضرائب، وزيادة كفاءة الإنفاق العام، فضلاً عن تحديد وتعزيز السياسات الداعمة للنمو وتهيئة بيئات مؤاتية لتوسيع القطاع الخاص واستثماراته. ويذهب رأي آخر إلى أن الإطار المتكامل يمثل أولوية بالنسبة إلى الجهات المانحة، مما يلقي بعبء إضافي على العمليات المثقلة بالفعل دون تحقيق فائدة تذكر، ودون معالجة الانقسامات العميقة الجذور بين وزارات المالية والوزارات التنفيذية، التي تشمل مجالات التخطيط والرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم. وتندرج بين هذين المنظورين المتناقضين مجموعة واسعة من وجهات النظر تعكس التجارب القطرية والخلفيات المؤسسية ونهج التغيير.

41 - وثمة مجالات تفتقر فيها عملية إطار التمويل الوطني المتكامل وأهدافه إلى الوضوح. فالإطار المتكامل هو أولاً وقبل كل شيء نهج للتخطيط الإداري. ولا يمثل مصدراً لتمويل إنمائي جديد وإضافي في فترة الخطة الاستراتيجية الحالية. وقد تكشف عمليات هذا الإطار في بعض الحالات عن بنود نفقات كبيرة لا تتوافق مع الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة (مثل إعانات الوقود الأحفوري أو الامتيازات الضريبية الممنوحة للأثرياء). ولكن في معظم الحالات، يمكن التعرف على هذه البنود باستخدام الأدوات القائمة. وإن مجموعة الأدوات الخاصة بالإطار المتكامل لا تولي إلا قدر قليل من التركيز على مسألة عدم ترك أحد خلف الركب والإبلاغ عن الإنصاف والكفاءة في الإنفاق العام. وهذين المجالين هما من المجالات البالغة الأهمية، لا سيما في ضوء الضغوط المالية والمفاضلات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي تواجهها حالياً العديد من الحكومات.

42 - وإن النجاح الذي تكفل به العمل الذي قام به البرنامج الإنمائي في مجال وسم النفقات المناخية في الميزانية قد زود المنظمة بأسس قوية فيما يتعلق بمسائل التمويل الأوسع، بما في ذلك وضع أطر

السندات السيادية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. ويُنظر إلى البرنامج الإنمائي بحق على أنه مبتكر ورائد في هذا المجال. فإن برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" يقدم دعماً حقيقياً ولموسماً إلى الحكومات في مجالات الإصلاح الضريبي البالغة الأهمية، وإن كان ذلك الدعم محدود النطاق. وقد لعب دوراً هاماً في تعزيز نظم الإيرادات الضريبية وبناء القدرات، مع تركيز محمود على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الاستنتاج 3 - يتيح تنامي الاستثمار في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة فرصاً جديدة للبرنامج الإنمائي من أجل تعبئة رأس المال الخاص لأغراض أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال أسواق السندات السيادية. إلا أن ذلك العمل لا يزال محدوداً ومخصصاً بطبيعته ويفتقر إلى نهج تنظيمي واضح واستراتيجي يستند إلى المشاركة الوطنية.

43 - قام البرنامج الإنمائي بدور مبتكر في عملية إصدار السندات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وفي إندونيسيا، ساعد البرنامج الإنمائي في قيادة أول إصدار للسندات الخضراء (الصكوك) المتصلة بالمناخ في العالم النامي. وأبلغت العديد من المكاتب القطرية عن اهتمام الحكومات بالسندات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، ومن المرجح أن يتزايد هذا الاهتمام مع تصاعد الضغوط المالية، وسعي المستثمرين إلى الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق والتي تحقق عوائد أعلى، ونمو الطلب على فرص الاستثمار في مجالات البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة. ومن منظور الخطة الاستراتيجية، توفر أسواق السندات إمكانية تعبئة ومواءمة تمويل جديد وإضافي هام من أجل أهداف التنمية المستدامة، على الرغم من أن القدرة على تحمل تكاليف هذا التمويل شديدة التغير وغالباً ما تكون مرتبطة ارتباطاً عكسياً بالاحتياجات التمويلية الفعلية. وتعزز المبادرات في هذا المجال إلى سعي المكاتب القطرية إلى الاستجابة للاهتمام الذي تبديه الحكومات.

الاستنتاج 4 - في حين أن البرنامج الإنمائي قد هباً نفسه للاضطلاع بدور في عملية إصدار السندات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، فإن التركيز الحالي على وضع المعايير ليس في محله ومن المرجح أن يضيف قيمة محدودة، بالنظر إلى العدد الكبير من المعايير المستخدمة في السوق. إلا أن البرنامج الإنمائي يقدم عرضاً قد يكون مميزاً وفريداً من نوعه للربط بين العمل على الصعيد الوطني والدعوة على الصعيد الدولي، وإن كان لم يُستغل بعد بشكل كافٍ.

44 - وضع الفريق المعني بأثر أهداف التنمية المستدامة التابع للبرنامج الإنمائي مجموعة من المعايير لصناديق الأسهم الخاصة وجهات إصدار السندات والشركات. وبالإضافة إلى ذلك، تعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لوضع معايير الأثر المشتركة الخاصة بتمويل التنمية المستدامة. وفي الوقت الحاضر، تهدف الجهود الدولية إلى توحيد المعايير ونظم الإبلاغ وليس من الواضح ما إذا كانت المعايير المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبرنامج الإنمائي توفر بحد ذاتها طرحة جديدة. فالمنهجيات المستخدمة في تقييم الامتثال للمعايير المتعلقة بالبيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة ضعيفة وغير متسقة في الوقت الحالي، وتولي أهمية ضئيلة لمدى مصداقية معايير التتبع والأثر الخاصة بأهداف التنمية المستدامة. وإن ما يعرب عنه المستثمرون والهيئات التنظيمية من شواغل بشأن "التمويه الأخضر" والرغبة المتزايدة في الاستثمار الهادف يوفران للبرنامج الإنمائي فرصة لمد الفجوات في السوق.

الاستنتاج 5 - أعد البرنامج الإنمائي عرضاً مميزاً بشأن تمويل النمو الأخضر، مما مكن المنظمة من الاضطلاع بدور هام في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ويقوم البرنامج الإنمائي أيضاً بدور ريادي في إتاحة إمكانية الحصول على الطاقة.

45 - برز البرنامج الإنمائي كشريك منفذ رئيسي للتمويل الإنمائي المتعدد الأطراف المتصل بالمناخ الذي يتم توفيره من خلال الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية. ومع قيام الجهات المانحة والمؤسسات بتوسيع نطاق التمويل لأغراض التكيف، فإن المنظمة في وضع جيد يؤهلها لتوجيه التمويل نحو البرامج التي تعالج المخاطر المحددة التي تتعرض لها المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة. ويعد تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة) أمراً بالغ الأهمية لأي استراتيجية تهدف إلى تحقيق انتقال عادل. وإن التزام الخطة الاستراتيجية بدعم إمكانية حصول 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة من شأنه أن يوفر الكهرباء لثلثي مجموع الأسر المعيشية التي تنقر حالياً إلى إمكانية الحصول عليها. والتمويل هو جزء أساسي من هذه المعادلة. وسيتطلب التطوير الواسع انطاق للحلول القائمة على الشبكات الصغيرة والحلول خارج نطاق الشبكة الحد من المخاطر من خلال التمويل المختلط، اقترانا بزيادة التمويل العام واتخاذ تدابير تنظيمية توجد حوافز للاستثمار الخاص. ويوفر برنامج الشبكات المصغرة في أفريقيا فرصة لتحقيق مستوى النطاق المطلوب.

46 - ولعب البرنامج الإنمائي دوراً هاماً في دعم تطوير المساهمات المحددة وطنياً، التي ستزداد أهمية مع سعي الحكومات إلى تعزيز الطموح إلى إزالة الكربون من نظم الطاقة وتحقيق الأهداف الأوسع المنق عليها في المؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإن عملية المواءمة والتنسيق بين الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتطوير المساهمات المحددة وطنياً في إطار مبادرة الوعد المناخي ومشاريع التمويل الأوسع نطاقاً، بما في ذلك إطار التمويل الوطني المتكامل، لا ترقى إلى المستوى المثالي ولا تستفيد حتى الآن من الفرص وأوجه التآزر القائمة بين النهجين.

الاستنتاج 6 - بغية الترويج للهدف المتمثل في أن "كل شيء ممكن" من أجل توفير استثمارات بقيمة تريليون دولار تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، يشارك البرنامج الإنمائي بالفعل في جهود الدعوة والتأثير الرامية إلى دفع عجلة التغيير. وثمة حاجة إلى إجراءات بعيدة المدى وتغييرات في النهج العالمية والقطرية لتعبئة الموارد المحلية، والتمويل العام الدولي، وأسواق رأس المال الخاصة، وإن لم يتم بعد وضع خارطة طريق استراتيجية واضحة، بالاستناد إلى هذه الجهود الترويجية.

47 - يضطلع البرنامج الإنمائي بدوره في مجال الدعوة والتأثير من خلال قنوات مختلفة. ويعمل موظفو المنظمة بشكل وثيق مع الزملاء في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، بشأن قضايا تمويل التنمية. وإن اختيار البرنامج الإنمائي كأمانة للفريق العامل المعني بالتمويل المستدام التابع لمجموعة العشرين، فضلاً عن منصبه كرئيس مشارك لشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، يتيح له فرصة تحديد مسار التغيير ودفع عجلته فيما يتعلق بمجموعة من مسائل تمويل الطاقة. وعلى الرغم من الجودة العالية التي يتسم بها العمل الذي يقوم به حالياً في العديد من المجالات، لا يزال البرنامج الإنمائي يفتقر إلى الوضوح في تحديد الكيفية التي سيدفع بها عجلة التغيير في مجال السياسات المتعلقة بتمويل التنمية. ويتطلب إحراز نجاح في هذا الصدد توفر مجموعة محددة بوضوح من الأهداف تدعمها عمليات تهدف إلى توفير الموارد وتحديد الأولويات واستراتيجيات تحفز على المشاركة.

سادسا - التوصيات

التوصية 1 - يتطلب هدف الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي المتمثل في أن "كل شيء ممكن" من أجل مواءمة أكثر من تريليون دولار من النفقات العامة ورأس المال الخاص مع أهداف التنمية المستدامة وضع خارطة طريق استراتيجية واضحة المعالم.

48 - ينبغي لخارطة الطريق الاستراتيجية التي تغطي تنفيذ البرامج والمشاركة البرنامجية وجهود التأثير والدعوة، أن تحدد النهج المميزة والقيمة المضافة للبرنامج الإنمائي وأن تضع أولويات واضحة مدعومة بعملية لتخصيص الموارد. ويجب أن تستند أهداف خارطة الطريق إلى نهج عملية وقابلة للتحقيق مع احتمال تحقيق النتائج، وإلى مقاييس للإبلاغ عن الإنجاز على نحو يخضع للمساءلة. وعند وضع النهج الاستراتيجي الجديد، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينطلق من تقييم للطريقة التي يمكنه بها الإسهام في تمويل أهداف التنمية المستدامة في المسارات الثلاثة - تعبئة الموارد المحلية والإنفاق العام الكفؤ/المنصف؛ والتمويل العام الدولي؛ وأسواق رأس المال الخاصة - وليس من إطار تنفيذ مجموعة الأدوات الحالية وتقديم التقارير الرئيسية ووضع النهج.

التوصية 2 - بينما يضع البرنامج الإنمائي نهجا أكثر استراتيجية لعمله التمويلي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ينبغي له أيضا توحيد ما يقدمه من عروض وأدوات عديدة لتوفير قدر أكبر من الوضوح وتعزيز ملاك الموظفين في المجالات التقنية الاستراتيجية، والتحول من نهج تتحدد فيه الموارد البشرية والقيود وفقا للمشاريع، إلى نهج تتماشى فيه الموارد مع الطلب والحاجة.

49 - في إطار الاستراتيجية الجديدة التي تدعمها خارطة طريق للتمويل الاستراتيجي لأهداف التنمية المستدامة، ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوجّد مجالات خدماته وأدواته العديدة لتقديم مجموعة أوضح وأكثر استراتيجية من النهج التي يمكن مواءمتها مع الأهداف الاستراتيجية للمنظمة والتي تمكن المنظمة من تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أن يقودها نهج قائم على الطلب يعترف بالاحتياجات والقدرات على مستوى المكاتب القطرية. وسيتعين على البرنامج الإنمائي التخلي عن هيكله القائم على المشاريع واعتماده على الدعم التقني المقدم إلى المجالات الممولة من مشاريع محددة، بما يمكنه من أن يكون أكثر استجابة للطلب.

التوصية 3 - ينبغي زيادة توضيح نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة لضمان إمكانية إدماجه في النظم الحكومية باعتباره منصة استثمارية وعدم النظر إليه على أنه مجرد عملية ميزنة. وينبغي أن تؤدي هذه الممارسة إلى مراعاة وتحديد أولويات عملية الوسم في الميزانية ودعم إصدار السندات السيادية، وتعزيز الإنصاف في التمويل العام.

50 - ينبغي زيادة توضيح نهج أطر التمويل الوطنية المتكاملة، مما سيؤكد بشكل واضح القيمة المضافة للحكومات (والشركاء)، بغية تعزيز المشاركة في النهج واعتماده وإدماجه في النظم الحكومية. وفي فترة الخطة الاستراتيجية الحالية، يمكن للنهج أن يؤدي دورا هاما في وضع أهداف التنمية المستدامة في صدارة التخطيط المالي الذي يعزز مواءمة التمويل العام والخاص مع أهداف التنمية المستدامة. وسيتعين النظر في هيكل الإطار والتمويل القصير الأجل (سنتان) لما يمثل نهجا متوسطا إلى طويل الأجل إذا ما أريد التغلب على تصور الإطار كنهج خارجي تقوده الجهات المانحة وضمان مستقبله كنهج هام لتمويل التنمية. وينبغي أن يولي الإطار أهمية أكبر للأنصاف والكفاءة في الإنفاق العام، بما يتفق مع التزام خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب. أما عملية تيسير الإطار للمشاركة العامة والميزنة التشاركية، فينبغي تعزيزها بحيث تصبح جزءا بارزا من مجموعة الأدوات.

التوصية 4 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يوسع نطاق طموحه في مجال تعبئة الموارد المحلية. وينبغي أن يشمل ذلك عرضاً معززاً بشأن الضرائب، مع النظر في إمكانية بذل جهود الدعوة والدعم في مجال الضرائب التصاعدية والدعم الضريبي المحدد الهدف، مع التركيز على قطاعات محددة يمكن أن تحقق فيها مكاسب عالية الأثر.

51 - يوفر برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" دعماً هاماً للحكومات في مجالات سياساتية محددة وفي مجال بناء القدرات، ولكن البرنامج الإنمائي يمكنه أن يفعل المزيد من أجل التصدي للتحديات الضريبية المنهجية. ويمكن حشد الأدلة الناشئة من عمل برنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" لتحديد المواضيع المتكررة والمشاكل المشتركة والحلول القائمة على الممارسات الجيدة. ويمكن أن يساعد ذلك في توجيه الدعوة والمشاركة من خلال الأمانة العامة للأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والوكالات الأخرى. وينبغي للبرنامج الإنمائي وبرنامج "مفتشو ضرائب بلا حدود" النظر في تعزيز التركيز على الاحتيال الضريبي/تجنب الضريبة في قطاع الصناعات الاستخراجية. وتعتبر الضرائب التصاعدية والإنفاق العام أساس استعادة ما ضاع من تقدم محرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن ينظر البرنامج الإنمائي في وضع مسار عمل مميز بشأن الإنفاق العام الذي يتسم بالكفاءة والإنصاف، وبناء مركز صغير للخبرة المركزية في مجال التمويل العام وزيادة الدعم المقدم إلى عدد صغير من البرامج القطرية حيث تكون المنظمة في وضع يمكنها من تحقيق النتائج.

التوصية 5 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يستند إلى خبرته الأولية في دعم إصدار السندات السيادية وأن يعد عرضاً مميزاً بشأن تمويل السندات السيادية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، من خلال ربط نظم الإبلاغ الوطنية بنظم معززة للإبلاغ عن الاستثمارات في مجالات البيئة والمساائل الاجتماعية والحوكمة.

52 - ينبغي النظر في إنشاء فريق صغير يُعنى بتمويل السندات السيادية يكون مكلفاً بمهمة توسيع وتعميق التمويل المستدام للديون السيادية لأغراض أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للفريق أن يعمل مع الحكومات والمكاتب القطرية ووكالات الأمم المتحدة من أجل وضع مقترحات تمويلية مقنعة متصلة بأهداف التنمية المستدامة تدعمها نظم موثوقة للوسم في الميزانية والإبلاغ عنها. وبناءً على الدروس المستفادة من أفضل الممارسات، يمكن للبرنامج الإنمائي أن يضع معياراً لإصدار شهادات الأثر والإبلاغ عنه وتحقيقه يتجاوز نطاق الكيانات الحالية المعنية بإصدار شهادات السندات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وسيشكل ذلك أساساً للحوار مع القيمين الرئيسيين على تمويل السندات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يمثل الشروع في هذا الحوار على مستوى رفيع أولية بالنسبة إلى قيادة البرنامج الإنمائي وأن يوجه استراتيجية المنظمة للعمل مع مجموعة العشرين.

التوصية 6 - يتعين على البرنامج الإنمائي إعداد عرض بشأن التمويل المناخي يتمحور حول خبرته الواسعة في تنفيذ المشاريع التي تحد من مخاطر الاستثمار المناخي وتهدف إلى حشده. وسيطلب تحقيق الهدف المتمثل في دعم إمكانية حصول نحو 500 مليون شخص على الطاقة النظيفة استراتيجية محددة لتعبئة التمويل من أجل ضمان قدرة البرنامج الإنمائي على تقديم التمويل وتعبئته من الجهات الفاعلة الأخرى. وينبغي مواصلة تطوير أعمال وسم النفقات المناخية في الميزانية، وزيادة إدماج الدعم المقدم إلى المساهمات المحددة وطنياً في عرض البرنامج الإنمائي المتعلق بتمويل أهداف التنمية المستدامة.

53 - كان التقدم المحرز نحو تحقيق هدف زيادة فرص الحصول على الطاقة النظيفة بطيئاً جداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وقد أدت الجائحة إلى خروج المنطقة أكثر فأكثر عن المسار الصحيح. وستتطلب العودة إلى المسار الصحيح تحقيق زيادة فيما يتم توفيره من حلول قائمة على الشبكات الصغيرة وحلول خارج نطاق الشبكة، وإن كان ذلك يمثل مجالا يتسم بضعف سلسلة المشاريع المقبولة مصرفياً، مما يسهم بدوره في حدوث فجوات تمويلية. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد الكيفية التي سيتصدى بها لهذه التحديات التمويلية. وسيكون تخصيص الموارد المحلية أساسياً للتمويل المناخي. وتبرز عملية أطر التمويل الوطنية المتكاملة، جنباً إلى جنب مع مواصلة واعتماد عملية وسم النفقات المناخية في الميزانية، كمجال عمل سيتعين ترسيخه ومواصلة الاضطلاع به في المستقبل لضمان أن تكون القرارات المتعلقة بالمخصصات المالية الوطنية ذات صلة بتغير المناخ. وسيلزم تحقيق التكامل والترابط بين المساهمات المحددة وطنياً وأطر التمويل الوطنية المتكاملة لضمان تمويل الالتزامات المناخية تمويلًا كافياً. ويرتبط وسم النفقات المناخية في الميزانية ارتباطاً وثيقاً بالدعم المقدم إلى السندات السيادية التي تركز على المناخ لأغراض تمويل المشاريع المناخية والخضراء، الأمر الذي سيكون ضروريا لرصد أثر تغير المناخ والإبلاغ عنه.

التوصية 7 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يسعى إلى القيام بدور أقوى وأكثر استراتيجية في مجال الدعوة التي تهدف إلى التأثير في سياسات تمويل التنمية من خلال انخراطه على الصعيد العالمي مع الوكالات المتعددة الأطراف والمنتديات الحكومية الدولية، وعلى الصعيد الوطني من خلال العمل مع الحكومات.

54 - ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحدد عددا صغيرا من أولويات التغيير السياساتي الجريء التي تكون مفهومة على نطاق واسع عبر المنظمة. وهذا لا يعني أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يتراجع عن جدول أعماله الأوسع، بل ينبغي له القيام ضمن جدول الأعمال هذا، بتحديد عدد صغير من "الإنجازات الكبيرة" التي سيسعى إلى تحقيقها في المجالات التي يتمتع فيها بكفاءات معينة. ويقترح هذا التقييم عدة مجالات للنظر فيها، بما في ذلك الإنفاق العام الأكثر إنصافاً والضرائب التصاعدية (تعبئة الموارد المحلية)؛ وتغيير ممارسات الإقراض التي تعتمد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والترتيبات المتعلقة بمخصصات حقوق السحب الخاصة؛ ومواءمة أسواق السندات السيادية مع أهداف التنمية المستدامة.